من المقرر وصولها إلى ١٠٧ ملايين طن

٩٧ مليون طن.. طاقة الصناعات البتروكيماوية في إيران

قال مساعد وزير النفط المدير التنفيذي للشركة الوطنية للبتروكيماويات: إن الطاقة الإسمية للصناعات البتروكيماوية في إيران تبلغ ٩٧ مليون طن، فيما بلغت طاقتها الإنتاجية الفعلية ٤٢ مليون طن.

وقال حسن عباسي زاده، أمس الأحد، خلال مؤتمر صحفي في معرض النفط والغاز التاسع والعشرين: إن الطاقة المركبة لصناعات البتروكيماويات، والتي تسمى الطاقة الإسمية، قد وصلت إلى ٩٧ مليون طن، ومن المقرر أن تصل هذه الطاقة إلى ١٠٦-١٠٧ ملايين طن بحلول نهاية هذا العام. وأضاف: أنه وفقاً لمتطلبات الخطة السابعة للتنمية، ستصل طاقة إنتاج البتروكيماويات إلى ١٣١ مليون طن، وسيتم إكمال سلسلة الإيثيلين والميثانول ومنتجات أخرى.

وأشار المدير التنفيذي للشركة الوطنية للبتروكيماويات إلى أن «الطاقة الفعلية للإنتاج النهائي لمنتجات البتروكيماويات في العام الماضي بلغت ٤٢ مليون طن، حيث تم بيع منتجات بتروكيماوية بقيمة ٢٤ مليار دولار، منها ٢٩ مليون طن بقيمة ١٣ مليار دولار صدّرت، و١٣ مليون طن بقيمة ١١ مليار دولار استُهلكت محليًا».

وتحدث عباسي زاده عن شعار العام الذي يركز على «الاستثمار من أجل الإنتاج»، وقال: نحن ملتزمون بتقديم مشاريع صغيرة مثل الصناديق الجريئة بقيمة ٥٠ مليون دولار، ومشاريع كبيرة تصل إلى ملياري دولار في سلة العروض للمستثمرين. وأضاف: كانت قيمة المنتجات البتروكيماوية المصدرة ٤٥٠ دولارًا للطن، بينما بلغت قيمة مبيعات المنتجات المحلية ٨٥٠ دولارًا للطن، وذلك لأن المنتجات المحلية ذات قيمة مضافة أعلى، حيث يتم بيع كل طن من البوليمر بـ٨٠٠-١٠٠٠ دولار.

وأعلن عباس زاده أن «١٥ مشروعًا بتروكيماويًا سيتم تشغيلها هذا العام بتكلفة استثمارية تقدر بـ٦ مليارات دولار، بالإضافة إلى أربعة مشاريع في مجال توفير تغذية وحدات البتروكيماويات». وأوضح: إن بعض المشاريع مثل مصفاة بيدبلند للغاز في الخليج الفارسي تعمل على جمع الغازات المهدورة من المشاعل وإعادة استخدامها كتغذية للمصفاة. وأضاف: من أصل ٥٥ مشعلاً للغاز مشتعلًا، سيتم إطفاء ١٤ مشعلاً هذا العام، حيث أصبحت ١٠ مشاعل جاهزة للإطفاء. كما سيتم إطفاء معظم هذه المشاعل بحلول نهاية العام، وسيتم إرسال غازاتها إلى مصفاة بيدبلند.

وتحدث المدير التنفيذي للشركة الوطنية للبتروكيماويات عن مشروع إطفاء المشاعل الغازية، مشيراً إلى إنتقادات قائد الثورة الإسلامية لطول إجراءات العقود، وقال: شهدنا اليوم توقيع أحد هذه العقود بين بترو فرهنك وبتروكيماويات باختر، والذي سيمكن من التحكم في مليون مترمكعب من الغاز يومياً. وأضاف: سيتم هذا العام استثمار ٤ مليارات دولار في مشاريع تصل طاقتها إلى ٩ ملايين مترمكعب من الغاز و٨٥٠ ألف برميل من النفط ضمن مشروع NGL٣١٠٠. وأكد أن «مشروع NGL ٣١٠٠ لتجميع تغذية وحدات البتروكيماويات قد اكتمل، وسيتم تشغيله بحلول شهر شهريور (أغسطس/ سبتمبر) من هذا العام.

وأشار عباس زاده إلى أن في «هذا العام سيتم الكشف عن ٣ معدات بتروكيماوية مهمة لأول مرة، ونحن نهدف إلى استخدام أقصى قدرة محلية لمشاريع البتروكيماويات».

وتابع: بحلول نهاية هذا العام، ستصل طاقة البتروكيماويات إلى ١٠٦-١٠٧ ملايين طن كطاقة إسمية، و٨٣ مليون طن كمنتجات، منها ٣٥ مليون طن للتصدير و١٦ مليون طن للبيع المحلي.

أسواق العراق وباكستان وتركيا ستكون هدفاً لصادرات البتروكيماويات الإيرانية

عرض المنتجات البتروكيماوية في البورصة

من جانبه، قال علي مراد، نائب مدير التخطيط في الشركة الوطنية للبتروكيماويات: العام الماضي، تم عرض ٨ ملايين و٩٠٠ ألف طن من المنتجات البتروكيماوية في البورصة، حيث حققت نموًا بنسبة ١٠٪. وأضاف: قمنا العام الماضي بتوفير ١٦٦ ألف طن من المنتجات البتروكيماوية والهيدروكربونية للمصافي. وأكد أن «كل طن من الإيثانول تتراوح قيمته بين ٨٠٠-١٠٠٠ دولار، بينما تبلغ قيمة طن الميثانول ٣٠٠ دولار، ونحن نتحرك نحو إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى».

وأشار مراد إلى تأكيد رئيس الجمهورية على تنويع الأسواق التصديرية، وقال: ستكون أسواق العراق وباكستان وتركيا هدفًا لصادرات البتروكيماويات الإيرانية. وأكد أن «٥٥ مشعلاً سيتم إطفاؤها بحلول نهاية العام، حيث تم إطفاء ١٠ مشاعل حتى الآن، وسيصل العدد إلى ١٤ مشعلاً بحلول شهر خرداد (مايو - يونيو)». وأضاف: المشاعل الكبيرة ليست تحت إشراف الشركة الوطنية للبتروكيماويات، بل تحت إشراف الشركة الوطنية للنفط.

وتحدث مساعد وزير النفط عن صادرات المنتجات البتروكيماوية ذات القيمة المضافة، وقال: نسعى نحو سلسلة القيمة والمنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى مثل الميثانول. ولفت إلى أن «إيران تنتج ١٠ ملايين طن من الميثانول، بينما يبلغ إنتاج الصين من الميثانول من الفحم ٧٠ مليون طن، ويصل استهلاكها إلى ١٠٠ مليون طن».

قائد مقر خاتم الأنبياء(ص) للبناء:

إيران تصنع ٤ سفن لفنزويلا.. ومستعدة لتنفيذ مشروع حقل «آرش» الغازي

أعلن قائد مقر خاتم الأنبياء(ص) للبناء إن هذا المقر، بإمكانياته التقنية العالية، سلّم سفينتين إلى فنزويلا، وهو مستعد بالكامل لتنفيذ مشروع حقل «آرش» الغازي الاستراتيجي.

وقال العميد عبدالرضا عابد، السبت، في مؤتمر صحفي: إن إقامة المعرض التاسع والعشرين للنفط والغاز والبتروكيماويات في البلاد يعد رمزاً لقدرة الشعب الإيراني في ظل الظروف التي تواجه فيها البلاد العقوبات والتهديدات والضغوط الخارجية في آن واحد. وأضاف: رغم هذه العقبات، استطاعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تخطو خطوات واسعة على طريق الاستقلال والاكتفاء الذاتي بالاعتماد على الطاقات المحلية والموارد البشرية المتخصصة.

وفي إشارة إلى أهمية دور الشعب والنخب في البلاد في مجال الإنتاج والتكنولوجيا، قال قائد مقر خاتم الأنبياء(ص): نشهد اليوم أنه بعد مرحلة الدفاع المقدس، نجح الشعب الإيراني، من خلال الاستفادة من قدراته الداخلية ورأس ماله البشري، في الوصول إلى مكانة مقبولة في صناعة النفط وتقديم نموذج للدول الأخرى. وتابع: لقد أثبت هذا المسار كرامة وفخر الشعب الإيراني وأربك الأعداء أمام إرادة هذا الشعب.

تنفيذ مشروع حقل «آرش» الغازي

وفي إشارة إلى حقل آرش الغازي المشترك مع الكويت، قال العميد عابد: أعلن مقر خاتم الأنبياء(ص) عن جاهزيته الكاملة لتنفيذ هذا المشروع المهم والاستراتيجي، وتم نقل هذه الجاهزية إلى المؤسسات المعنية عبر وزارة النفط ويجري أيضًا متابعة الأمر عبر وزارة الخارجية حتى يتسنى إجراء مفاوضات دبلوماسية مع الأطراف المتنازعة، وبعد التوصل إلى إتفاق يمكن البدء في مراحل تنفيذ المشروع.

وأكد قائد مقر خاتم الأنبياء(ص) أن «حقل آرش هو حقل مشترك، وتحديد حصة كل دولة سيكون بإتفاق رسمي؛ وما دام لم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق، فإنه من غير الممكن تقدير حصة الطرفين بشكل دقيق.

وفي إشارة إلى ما إذا كانت الكويت بدأت العمليات التشغيلية في الحقل، قال العميد عابد: لا توجد معلومات رسمية ودقيقة حول هذا الأمر؛ لكن التقارير تشير إلى أن الكويت عازمة على استغلال مصالحها في هذا المجال وبدأت مفاوضات مع بعض الشركات من الدول المجاورة؛ لكن لم تصلنا بعد المعلومات الكاملة والنهائية بهذا الخصوص.

عقد لبناء ٤ سفن لفنزويلا

وفي إشارة إلى وضع الصناعة البحرية ومشاريع بناء السفن، أضاف قائد مقر خاتم الأنبياء(ص): إن شركة بناء السفن، باعتبارها الذراع البحري للمقر، لديها القدرة المناسبة في مجال بناء السفن، ويجري حالياً توقيع عقد مع فنزويلا لبناء ٤ سفن يبلغ وزنها ١١٣ ألف طن، وقد تم تسليم إثنتين منها وإثنتين أخريين جاهزتين للبناء. وتابع: تم توفير المواد الخام لبناء السفينتين المتبقيتين، وفي حال تم اتخاذ قرار الطرف الآخر بشكل نهائي، فإن المقر مستعد لإكمال وتسليم السفن في جدول زمني محدد.

بطاقة إنتاج ٢٠٠ ألف لتر من الإيثانول الحيوي

إفتتاح أول مصفاة حيوية في إيران قريباً

سيتم افتتاح أول مصفاة حيوية في إيران بطاقة إنتاجية يومية تصل إلى ٢٠٠ ألف لتر من الإيثانول الحيوي.

وأعلن مساعد وزير الصناعة رئيس مجلس إدارة منظمة تنمية وتطوير الصناعات في إيران «إيدرو» فرشاد مقيمي، في مؤتمر صحفي عن افتتاح أول مصفاة حيوية في إيران ومشروع معرفي لإنتاج أنواع مختلفة من الغرسات الحيوية في محافظة كرمانشاه (غرب) قريباً، وقال: إن هذه المصفاة الحيوية سيتم تشغيلها بطاقة إنتاجية يومية تبلغ ٢٠٠ ألف لتر من الإيثانول الحيوي و٦٦ ألف طن من وجبة البذور الزيتية سنوياً.

وفي إشارة إلى استخدام نشا الذرة في عملية إنتاج الإيثانول الحيوي، قال مقيمي: يتم تحويل نشا الذرة إلى إيثانول حيوي، كما يتم توفير منتجات النشا الأخرى لمزارع الثروة الحيوانية كعلف للحيوانات. وأوضح: إن تمويل هذه المصفاة تم على مرحلتين، وأن توريد المعدات والآلات للموقع الثاني هو الآن في مرحلة تسجيل الطلبات.وأشار مقيمي إلى المنتجين الرئيسيين لهذه المصفاة الحيوية، وهما الإيثانول الحيوي والأعلاف الحيوانية، وقال: لقد اكتملت عملية الموافقة والتزامنا هو تسليم هذا المنتج إلى وزارة النفط، وفي هذه الأثناء تم توقيع عقد مع إحدى المصافي، وهناك إمكانية للتفاهم مع مصافي أخرى.

كما أعلن رئيس مجلس إدارة منظمة تنمية وتطوير الصناعات الإيرانية عن تنفيذ مشروع المصفاة الحيوية في سبع محافظات بالبلاد، مشيراً إلى استعداد المنظمة للتعاون مع مستثمرين آخرين لتطوير هذا النوع من المصافي. ولفت إلى أن هذا المشروع تم تنفيذه لأول مرة بتمويل حكومي كامل بنسبة ١٠٠٪، وشارك في تمويله ٩٠ ألف مساهم صغير.

واعتبر مساعد وزير الصناعة أن الإيثانول الحيوي يعد أحد الاحتياجات الاستراتيجية للبلاد، وأضاف: بسبب العقوبات، رفضت العديد من الدول توريد هذه التكنولوجيا إلى إيران؛ لكن بالاعتماد على المصنعين المحليين والشركات المعرفية، شاركت ٤٨ وحدة صناعية في هذا المشروع.وأضاف مقيمي: إن ٩٠ دولة تستخدم الإيثانول لإنتاج البنزين، وأعلن عن تنفيذ مشروع مماثل ثان في محافظة كهكيلوية وبوير أحمد مع إنجاز بنسبة ٦٠٪. واعتبر أن خفض استهلاك الوقود الأحفوري أحد الأهداف الرئيسية لهذا المشروع، وقال: تدخل منظمة تنمية وتطوير الصناعات الايرانية في مشاريع لا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها بسبب المخاطر العالية.

وفي معرض إشارته إلى تنفيذ مشروع زراعة الأعضاء الحيوية في كرمانشاه، أعلن مقيمي عن مشاركة القطاع الخاص بنسبة ٦٠٪، وقال: من خلال الاستفادة من هذا المشروع سيتم منع تدفق ما يتراوح بين ١٢ - ١٥ مليون دولار من النقد الأجنبي سنوياً.وأعلن عن استثمار مبلغ ٧ ملايين دولار في هذا المشروع، كما أعلن عن توفير فرص عمل لألف عامل محلي.

إيران وقطر تتطلعان لتوسيع التعاون الجمركي

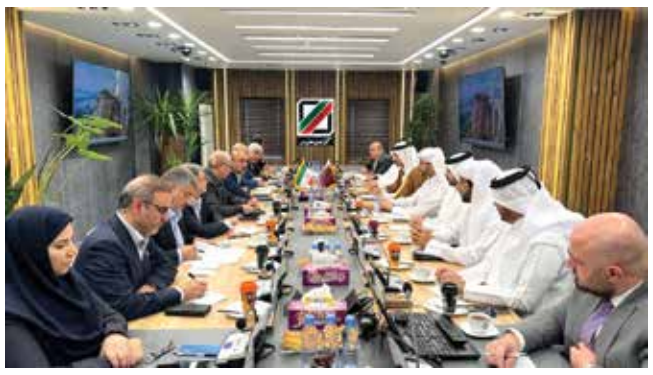

إلتقى مساعد وزير الاقتصاد مدير عام مصلحة الجمارك الإيرانية فرود عسكري، مع رئيس الهيئة العامة للجمارك القطرية أحمد بن عبدالله الجمال، وبحثا سبل تطوير التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال تسهيل وتنمية التجارة.

وناقش مسؤولو الجمارك من البلدين، خلال هذا الاجتماع الذي حضره عدد من كبار مسؤولي جمارك إيران، سبل تطوير التعاون الجمركي.

وأشار مدير عام مصلحة الجمارك الإيرانية إلى العلاقات الودية بين البلدين الجارين، ووصف زيارة أحمد بن عبدالله الجمال والوفد المرافق له بأنها مهمة للغاية. وشرح عسكري، في هذا اللقاء، للجانب القطري والوفد المرافق له كيفية سير العمل في جمارك البلاد. وأضاف: إن كافة الإجراءات والمعاملات الجمركية في بلادنا تتم عبر الأنظمة الإلكترونية.

من جانبه، أشاد رئيس الهيئة العامة للجمارك القطرية بتحول الجمارك الإيرانية إلى النظام الإلكتروني، معرباً عن اهتمام بلاده بتطوير العلاقات مع إيران. واعتبر أحمد بن عبدالله الجمال إن السياسات المتبعة على المستويين السياسي والدبلوماسي تشكل فرصة جيدة لتطوير التعاون الجمركي.

وخلال هذا اللقاء، اهتم رئيس الهيئة العامة للجمارك القطرية بكيفية إدارة المخاطر في الجمارك الإيرانية. كما شرح رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية لنظيره القطري كيفية إدارة المخاطر في الجمارك، معلناً استعداد إدارة الجمارك الإيرانية للتعاون في حل المشاكل المحتملة مع الجانب القطري.

ويهدف هذا الاجتماع إلى تطوير التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال تسهيل وتنمية التجارة ومكافحة التهريب والمخالفات الجمركية والتبادل الإلكتروني للمعلومات الجمركية في بيئة آمنة وعقد دورات تدريبية مشتركة. كما اتفق الجانبان على عقد زيارات دورية مشتركة لموانئ وجمارك البلدين واجتماعات دورية بين مديري الجمارك في الجانبين بهدف تحقيق أقصى قدر من التنسيق.